

المحاضرة الأولى في مفهوم التراث

مفهوم التراث

بعيدا عن التحليل اللغوي الذي يرجع أصل التاء في التراث إلى الواو: الوراثة، فإننا نتصور إجمالاً أن التراث أو الموروث هو ما يتركه الأول للأخر، أو السابق للاحق، أو السلف للخلف. من رصيد مادي أو معنوي. والرصيد المعنوي هو الذي يتصل اتصالاً مباشراً بأشكالية التراث، إذ تتباين إزاءه مواقف أهل الفكر والرأي. وهنا ينبغي أن ننتبه على ثلاثة مسائل:

1- الأولى: أن التراث يستعمل على معنيين، أو نطاقين، بحسب السياق؛ ففي سياق الإطلاق يُعد كل ما خلفه الإنسان لأخيه الإنسان تراثاً، بغض النظر عن اختلاف الشعوب والحضارات والأديان والثقافات. وفي سياق التخصيص، وهو الغالب، يُقصد بالتراث ما خلفه السابق للاحق في دائرة بشرية محددة هي دائرة الأمة أو الدين أو العرق أو القطر أو الطائفة.

2- الثانية: الامتداد الزمني الذي يستغرقه التراث يختلف بحسب العرف والسياق؛ فقد يُقصد بالتراث كل ما تركه من مات لمن بقي، لا فرق في ذلك بين ما بيننا وبينه وما بيننا وبينه آلاف السنين. وقد يُقصد، وهو الغالب، ما مرّ على تخليفه عقود أو قرون. وفي سياق الجدل العربي المعاصر بين التراث والحداثة يُقصد بالتراث ما خلفته الحضارة العربية الإسلامية إلى غاية مطلع ما يسمى بعصر النهضة العربية.

3- الثالثة: أن التراث في استعمالنا العربي المعاصر يحتمل أحد مفهومين متباينين: إما أنه الرصيد المادي والمعنوي الذي يخلفه البشر بعضهم لبعض، وإما أنه يضيف إلى ذلك التراث الديني ذا المصدر الإلهي، الذي هو الوحي كتاباً وسنة؛ لاسيما وأن القرآن عبّر عن هذا المفهوم صراحة في قوله تعالى: ((ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا))

التراث بين المقدس وغير المقدس:

التمييز بين التراث المقدس والتراث غير المقدس ضروري جداً. هنا ألفت النظر إلى خطأ شائع يدل على غياب الدقة والضبط في مصطلحاتنا وعبارتنا، وهو استعمال المدنس مقابلاً للمقدس، كما لو كل غير مقدس فهو مدنس! وهو حكم لا سند له واستعمال يدل على قلة الذوق.

المقدس يختلف من ديانة إلى أخرى؛ فالمقدس عند المسلم قد لا يكون مقدساً عند غيره، والمقدس عند غيره قد لا يكون مقدساً عنده. ومهما يكن فإن المقدس لدى أي أمة يحظى بمكانة خاصة، وهو في الغالب يتعالى على النقد والنقض. وعندنا نحن المسلمين نتعامل مع المقدس على أنه يقين لا يناله الشك ولا تتناوله المساءلة والمراجعة؛ وإنما يُجتهد في فهمه وتأويله واستنباط الأحكام منه بما يوافق روحه ومنهجه ومقاصده، ولا يُقبل بحال التشكيك في صحته والطعن في وجاهته وصدقه وصوابه.

أما المقدس لدى الأمم الأخرى فهو عندنا ليس مقدساً إلا بمقدار ما توافق مع مقدسنا؛ فالأنبياء جميعهم مقدسون؛ ولكن ما نسب إليهم من أقوال وأفعال يعزى بعضه إلى المقدس لصحة نسبته ولا يعد بعضه الآخر مقدساً لما لحقه من التزوير. والباحثون الغربيون يتناولون النصوص المقدسة عندهم بالنقد والمراجعة لأنها فعلاً قابلة لذلك؛ ويراد لنا أن نحذو حذوهم،

مع أن نصوصنا المقدسة (القرآن وما صح من السنة) حفظت من التزوير ولا شبهة في نسبتها إلى الوحي.

إن كل ما يكتبه البشر ويخلفه من تراث هو قابل للنقد والمراجعة والمساءلة، ومن ثم القبول أو الرفض بناء على حجج معينة. غير أنه يجدر التمييز بين ما كتبه البشر هامشا على تراث مقدس، تفسيرا له واستنباطا منه واستخراجا لعلوم وقيم وأحكام بناء على ما أحكم من نصوصه، وبين ما تركه البشر من علوم أو نصوص أو أفكار أو مواقف دون استناد مباشر إلى نص من الوحي. فالأولى توشك أن تلحق بالمقدس إذا استوفت شروط التزامها بمقتضيات النصوص؛ أما الثانية فهي نشاط بشري محض قابل لأن يجري عليه النقد دون تخرج أو تردد.

التراث البشري والحكمة: ما المعيار؟

لندع سؤال التعامل مع الوحي إلى حينه، ولنسأل: كيف نتعامل مع التراث البشري؟ -لنستبعد التراث المادي إذ يندر أن يحصل بسببه اختلاف بين أهل الفكر، ولننظر في التراث المعنوي من العقائد والقيم والأفكار والمعارف والأعراف والتقاليد والنظم والقوانين والعلوم والفنون. كيف ينبغي أن ننظر إليها؟ وماذا نأخذ منها وماذا ندع، وعلى أي أساس؟ -ينبغي أولا أن نستحضر مبدأ متفقاً عليه بين البشر وهو الأصل الواحد للأنوع البشري، وهو ما يعني وجود مشتركات بين البشر كثيرة أولها الفطرة الواحدة، وضمن هذه الفطرة الملكة المميزة للإنسان عن بقية المخلوقات، وهي التفكير والتمييز أو العقل.

هذه الملكة العظيمة التي كرم الله بها الإنسان وحمله بسببها المسؤولية والأمانة، مؤهلة لأن تنتج كثيرا من المعارف والعلوم النافعة، وأن تهتدي إلى كثير من القيم الضابطة للسلوك. وهو ما يعني أن الحكمة (الصواب والرشد في القول والعمل) مشترك بشري، ولأنها مطلب لكل ذي عقل فإن اتخاذ التراث البشري مظنة للوقوع عليها مسلك لا غبار عليه. وإذ ذكرنا الحكمة فقد تقرر لدينا أن معيار الأخذ والترك في التعامل مع التراث البشري هو التضمن للحكمة: الصواب والنفع.

-وحين نتصور الأمر على هذا النحو لن نجد صعوبة في تمثّل الموقف السديد من دعوات القطيعة من التراث، أو الانغلاق دون تراث الأمم الأخرى، أو الانفتاح غير المشروط على التراث المعنوي لتلك الأمم؛ إذ ليس من الحكمة الاستغناء عن خبرات البشرية المترامية عبر القرون والانطلاق في كل عملية استكشافية من الصفر. وهو أمر لم يحصل واقعا ولن يحصل ولو دعا إليه فئة من المتطرفين. كما أن الانغلاق دون خبرات الأمم الأخرى ومنجزاتها المعرفية ليس مسلكا سديدا، والإسلام ذاته يدعو إلى طلب العلم حيثما كان والحكمة حيثما وجدت. كما أن الانفتاح غير المشروط على كل منتج بشري ليس من الحكمة في شيء؛ لأن كثيرا منه لا يدخل دائرة الحكمة لما يعوزه من الصواب أو النفع.

-متى يكون التراث صائبا ونافعا؟ ما معيار الصواب والنفع؟ تلك مسألة تحتاج إلى تحديد مصادر المعرفة والقيم وترتيبها. عندنا نحن المسلمين ترتب مصادر المعرفة على هذا النحو: الوحي، العقل، التجريب. فالصائب والنافع هو ما شهد له أحد هذه المصادر أو جميعها بالصحة والجدوى. والإشكال الأكبر الذي ظل على مدار قرون رافدا للجدل المعرفي هو: كيف إذا تعارض الوحي والعقل؟ ولأن هذا الإشكال يحتاج إلى عدد يخصه، فإني أوجز

الجواب على هذا السؤال بأن الوحي والعقل لا يتعارضان البتة، فإذا توهم الناظر التعارض ما عليه إلا أن يعيد النظر في طريقة فهمه للوحي أو طريقة إعماله للعقل. ولأن هذا الإشكال من الخطورة بمكان، يحسن أن نميز في التراث البشري بين تراثين: تراث الأمة التي ننتمي إليها، وتراث الأمم الأخرى. وقد قرر طه عبد الرحمن قاعدة في طريقة التعامل مع التراثين فحواها: أن كلّ منقول معترض عليه، حتى تثبت بالدليل صحته وفائدته وكل مآصول مقبول، حتى يثبت بالدليل عدم فائدته؛ وهي قاعدة قابلة للمناقشة.

التراث العربي الإسلامي: ما منهج القراءة؟

كيف نتعامل مع تراثنا العربي الإسلامي؟ هل يصح أن نترك بيننا وبينه مسافة حياد في سبيل قراءة موضوعية غير متأثرة بصلتنا الوجدانية به، كما يدعو إلى ذلك بعض الباحثين من التيار الحدائثي؟ وهل نعامله كما نعامل أي تراث بشري آخر لا تجمعنا به روابط الدين واللغة والوجدان؟

أرى أن التعامل ينبغي أن يستحضر ثلاثة مبادئ:

الأول: هو أن لتراثنا العربي الإسلامي خصوصية هائلة لا يمكن تجاهلها بحال: خصوصية انبثائه على النص المقدس. والمقدس هنا ليس مفهوما عاما تتقاسمه أمم كثيرة، بل مفهوم خاص جدا: إذ نعني به النص القرآني، الكتاب الوحيد الذي ينتسب إلى الله انتسابا مباشرا لفظا ومعنى، دون تغيير ولا تحريف. والكتاب الوحيد الذي اكتمل به الدين وتمت به النعمة وخطبت به البشرية جمعاء. عندما يتأسس تراث زاخر على أساس النص القرآني الذي هو كلمات الله ومنهجه الذي اختاره للبشرية، لا يمكن بحال أن تسوي بينه وبين أي تراث آخر في منهج التعامل. هنا ينبغي توظيف القاعدة التي قال بها طه عبد الرحمن: كل مآصول مقبول، حتى يثبت بالدليل عدم فائدته أو فساده. نحن نتعامل مع تراث إسلامي قوامه قرآن وتفسيره، وحديث نبوي وعلمه وشروحه، وفقه مستنبط لأحكام القرآن والسنة وقواعده وأصوله، وتاريخ سياسي اتخذ من القرآن سندا له بتأويل صحيح أحيانا وفساد أحيانا أخرى.. وفي كل هذه الأحوال ينبغي التحرز من أن يكون رفضك لقول الفقيه أو المفسر رفضا للوحي ذاته، إذا كان عمل الفقيه أو المفسر متقنا ولم تقم الأدلة على فساده.

الثاني: التراث العربي الإسلامي ليس واحدا بل هو مختلف، وليس كله وفيه للوحي بل فيه ما يتعسف في تأويله تعسفا بيّنا، أو يخالفه مخالفة صريحة؛ وليس صالحا كله، بل في بعضه من الفساد ما فيه. وما كان منه محض اجتهاد بشري غير مستنبط من الوحي ليس صالحا جميعه للاستمرار والاستثمار في حياتنا الحاضرة، بل جد من المعارف والوسائل ما يتجاوزها تماما. فالواجب نقل الصحيح لا الفاسد، ونقد الفاسد لا الصحيح.

الثالث: القبول أو الرفض لعناصر من التراث الإسلامي لا يصح أن ينبني على هوى أو جهل. بل يجب أن يتأسس على رغبة صادقة في طلب الصواب، وعلى علم واف بمضامين التراث ومناهجه وعلومه وقواعد استنباطه الأحكام من الوحي الشريف. فتفسير القرآن ليس مجالا مشرعا مباحا للمتخصص وغير المتخصص، للعالم ولنصف العالم وغير العالم. وتفضيل عناصر من التراث على عناصر أخرى لأغراض دنيوية شخصية أو طائفية أو ايديولوجية دون سند معرفي موضوعي هو عمل شنيع ولا صلة له بالنقد العلمي.

